أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب السابع

أوضاع اللاجئين والنازحين في اتفاقات أوسلو ١٩٩٣

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

الأرض الضائعة والمشاريع المجهضة في الصراع العربي الإسرائيلي

في الصراع العربي الإسرائيلي حلقات كل واحدة منها تسلم الأخرى ، وحتى عندما نتناول اتفاق أوسلو في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ فإننا نجد هذا الاتفاق ليس بمعزل عما سبق من اتفاقات ، وهو كما سنرى تحوير وتبديل في اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالجزء الفلسطيني منها .

نتعرض هنا في مقدمة موجزة عن المناخ الدولي الذي جرت فيه الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية التي أدت إلى توقيع الاتفاق وذلك قبل أن نتعرض للاتفاق نفسه . فأوضاع اللاجئين تتراوح قوة وضعفاً باختلاف الاتفاقات التي تناولت موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ، وإن كان يحلو للبعض – وأنا لست منهم – أن يدعي بأن القضية الفلسطينية هي قضية الفرص الضائعة وأنه من المحتم القول أن القضية الفلسطينية قضية الفرص المجهضة أو التي لم يسمح بأن تكتمل .

ومن المعلوم الآن – على نطاق واسع – أن زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧ قد أجهضت الاستعدادات التي كانت جارية على قدم وساق لعقد مؤتمر جينيف الثاني والذي كان يتوقع أن نحصل منه – كعرب – على نتائج حاسمة ، فإن الرئيس السادات قد أجهضه بزيارته المفاجئة للقدس[1] .

وهذا الإجهاض هو الذي حدث تماماً مرة أخرى في اتفاق أوسلو

(1) انظر تفصيلات أكثر عن الموضوع في كتاب الوزير السابق إسماعيل فهمي عن التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط – الشروق – القاهرة طبعة أولي ٢٠٠٦ .

١٣/ ٩/ ١٩٩٣ إذ بينما الوفدان الفلسطيني (والأردني المشترك) يجتمعان في عشر جولات من مارس١٩٩١ حتى يوليو ١٩٩٣ فإن الرئيس عرفات قد فاجأ المجتمعين في واشنطن والعالم كله بإعلان الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولي في يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٩٣ في أوسلو ثم التوقيع النهائي في واشنطن في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ وكان الرئيس أبو عمار في تقييمه لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ قد أراد أن يرد عملياً على أولئك الذين يقولون أن قضية فلسطين هي قضية الفرص الضائعة بقبوله فرصة أثبتت فيما بعد أنها غير ناجحة أو فاعلة أو ناجعة .

ولو لم يقبل الرئيس عرفات اتفاق أوسلو لأضافه المشككون في حتمية الصراع إلى ما يقولونه من فرص ضائعة من قبول قرار التقسيم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ أو قبول دولة على الضفة وغزة أو مما قيل بعد ذلك من رفضه للأوراق المعروضة عليه في كامب ديفيد رقم ٢ مع باراك وكلينتون يوليو ٢٠٠٠ .

ها هو قد قبل أوسلو على علاته لكن المشككون لم يقدموا له أي دعم ، وصدق أبو مازن عندما قال «لو حصلنا على كل حقوقنا فبفضل اتفاق أوسلو ولو خسرنا كل شيء فنتيجة لهذا الاتفاق[1] .

(1) لقاء مع محمود عباس أبو مازن عند وصوله لغزة لأول مرة من تونس .

المناخ الدولي الذي انعقد فيه اتفاق أوسلو ١٩٩٣

كانت قيادة منظمة التحرير في تونس لديها من أسباب الإحباط ما يمكن أن نتناوله على النحو التالي .

أولاً : الموقف العسكري العربي :

بخروج مصر من المعادلة العسكرية في المجابهة العربية الإسرائيلية وذلك عن طريق اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والذي استخلصت منه مصر أراضيها في سيناء بالشروط التي باتت معروفة للجميع ومن ثم فإنه لن يكون هناك على الأقل في المستقبل المنظور حساب للموقف العسكري المصري في معادلة المجابهة مع إسرائيل .

كذلك أحدث توجه الرئيس السادات إلى القدس في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧ غصة في حلق الشعب والقيادة الفلسطينية باعتباره على الأقل غير مفوض للتحدث باسمهم مع إسرائيل ، حيث لم يحصل على تشاور ولا على تفويض من الفلسطينيين ، والذين عهدت جامعة الدول العربية لمصر في إدارة الجزء الذي كانت فيه بقايا جيشها المنسحب من حرب عام ١٩٤٨ [1].

وإذا كانت الفترة من تاريخ عقد اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٣

(1) على سبيل المثال : حديث السفير نبيل العربي مستشار الوفد المصري إلى مباحثات كامب ديفيد قناة الجزيرة ٥/ ١٠/ ٢٠٠٧.

تاريخ توقيع اتفاق أوسلو فترة كافية لاندمال بعض الجروح إلا أنه بات على الفلسطينيين تطبيق المثل الفلسطيني الدارج (كل واحد يخلع شوكه بإيده) .

وضح انشغال سوريا بالجولان وأن الآلة العسكرية الإسرائيلية أصبحت مركزة على الجولان باعتبار أن الجبهات الأخرى محايدة أو غير قادرة.

كما أن العراق برئاسة الرئيس صدام حسين كان كل جهده منصب على الداخل ومكافحة تدخلات الخارج .

ثانياً : الموقف السياسي العربي

باحتلال العراق للكويت فى ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ، وحرب تحرير الكويت فى مارس ١٩٩١ انقسم العالم العربي إلى قسمين أحدهما يؤيد الرئيس صدام حسين من حيث منطلقاته وليس من حيث الاحتلال ، وضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا القسم باعتبار أن صدام حسين هو القائد الوحيد الذي لازال يجابه إسرائيل عسكرياً وأيديلوجياً وهو الرئيس الوحيد الذي وصلت صواريخه إلى تل أبيب ، فحرمت الدول العربية المنظمة من تلك المساعدات القيمة التي كانت توجهها لها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية قد حرمت المنظمة من تلك النسبة الضئيلة التي تخصم من مرتبات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج لتسلم مباشره إلى المنظمة (حوالي ٥-١٠٪ من مرتب كل عامل) .

ثالثاً : الموقف السياسي الدولي

كان قطار مؤتمر مدريد مستمراً في مسيرته وإن كان هناك عديد من الجولات التفاوضية لم تسفر عن شيء ، وكان هناك وفد فلسطيني مفاوض تحت راية الوفد الفلسطيني الأردني المشترك ثم تحول إلى وفد فلسطيني مستقل ، وكانت إسرائيل

تصر على ألا يكون للوفد المفاوض (وهو من الداخل) علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس وكانت القيادة في تونس تتصلب وتتشدد في مقابل المفاوضات السرية الموازية التي كانت قد بدأت للتوصل لاتفاق أوسلو .

وسيقول التاريخ كلمته فيما إذا كان الوفد المفاوض يستطيع أن يصل إلى نتائج أفضل مما تم في اتفاق أوسلو لو كانت القيادة في تونس أبدت نفس المرونة التي أبدتها في الاتفاق ، ومن ثم فإن المستشار القانوني للوفد الفلسطيني المفاوض وهو نفسه المستشار القانوني لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ والخبير في شئون هذا الصراع السفير المخضرم طاهر شاش يذكر في كتابه (المواجهة والسلام في الشرق الأوسط) « أن وصولي إلى أوسلو جاء متأخراً يوماً كاملاً ولم يعد ممكناً سوي قيامي بقراءة سريعة للمشروع الذي أصبح في شكله النهائي ولم يعد هناك مجال لإدخال تعديلات عليه ، ولما فرغت من قراءة الأوراق ، ذكرت أن المشروع في ضوء مفاوضات واشنجتون – يعد مشروعاً جيداً ولا غبار على صياغته »[1].

(1) السفير طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا - دار الشروق ١٩٩٥ - الطبعة الأولي صـ٢٦٨ .

التفرقة بين اللاجئين والنازحين

لقد وضح في اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨ لأول مرة التصميم الإسرائيلي على الفصل بين اللاجئين (REFUGEES) وهم أولئك الفلسطينيين الذين غادروا أرضهم قبل وأثناء عام ١٩٤٨ . وبين النازحين (DISPLACED) الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ .

يأتي الإصرار الإسرائيلي على عودة النازحين فقط إلى الدولة الفلسطينية الوليدة أو على الأقل إلى مناطق الحكم الذاتي بشروط وضحت في الاتفاق (أسلو) ، ويبدو أن هناك إجماع واتفاق إسرائيلي داخلي من الحكومات الإسرائيلية ومعظم فئات وأحزاب إسرائيل على عدم تناول موضوع اللاجئين الذي يجب أن يعودوا إلى أرض إسرائيل الخط الأخضر/ أو الـ٤٨/ أو إسرائيل ما قبل ٥/ ٦/ ١٩٦٧ لا من الناحية السياسية ولا حتى من الناحية الإنسانية فكأن اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك ديارهم عام ١٩٤٨ ليست إسرائيل مسئولة عنهم ولم يغادروا ديارهم التي أصبحت أرضاً لها، ولكنها كما يدعون دولة (شعب بلا أرض لأرض بلا شعب) وأن هؤلاء اللاجئين على الأكثر قد احتلوا أرض فلسطين التي أعطاها الله لإسرائيل ومن ثم فإن حرب عام ١٩٤٨ هي حرب تحرير كما يزعمون في كل مناسبة .

ومنذ بدأت المأساة حتى اليوم (٢٠١٠) لم يرد أى ذكر للاجئين في أي وثيقة وقعت عليها إسرائيل . وقد أثار اتفاق أوسلو١٩٩٣ زوبعة في الوسط واليمين الإسرائيلي لمجرد ذكر أن موضوع اللاجئين ضمن المواضع الأخرى المؤجلة وأنه مجرد محل تفاوض في المرحلة النهائية أو الثانية .

مراحل توقيع اتفاقات أوسلو

١- مفاوضات سرية في بعض العواصم الأوروبية وأوسلو أسفرت عن توقيع اتفاق بالأحرف الأولي في أوسلو «النرويج» يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٩٣ عرف باتفاق المبادئ DECLARATION OF PRINCIPALES .

٢- تم التوقيع النهائي على الاتفاق يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ في حدائق البيت الأبيض ووقعه الرئيس ياسر عرفات ومحمود عباس أبو مازن عن الجانب الفلسطيني وعن الجانب الإسرائيلي (إسحق رابين و شيمون بريز) .

٣- اتفاق القاهرة أو ما عرف (باتفاق غزة – أريحا) في ٤/ ٥/ ١٩٩٤ وهو الاتفاق الذي ينظم دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى غزة وكذلك أريحا .

٤- اتفاق واشنطن ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ (الخاص بالمجلس المنتخب وإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والعلاقات بين إسرائيل و السلطة والممر الآمن) وألحق به بروتوكول لاتفاق اقتصادي وضع في باريس في ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤ الموقع من أبو العلاء (أحمد قريع) رئيس الدائرة الاقتصادية في (م . ت . ف) والوزير الإسرائيلي (شوحط) .

ما ورد بخصوص اللاجئين في اتفاق أوسلو ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ : ورد في اتفاق إعلان المبادئ (فقط) DECLARTION OF PRINCIPALES (D . O . P) كالتالي :

المادة الخامسة : الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم :

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، (وهي المفاوضات التي لم تبدأ أبداً في أي وقت) .

٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤- يتفق الطرفان على أن لا تجحف ، أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الحل الدائم[1] .

وفيما يلي النص الرسمي كما ورد في الاتفاق باللغة الإنجليزية :

Article V

TRANSITIONAL PERIOD AND PERMANENT STATUS NEGOTIATIONS

The five – year transitional period will begin upon the withdrawal from the Gaza Strip and Jericho area.

Permanent status negotiations will commence as soon as possible, but not later than the beginning of the third year of the interim period, between the Government of Israel and the Palestinian people representatives.

(1) التقرير النهائي عن موضوع السلام في الشرق الأوسط الأسس المسارات – التحديات لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي دور الانعقاد السادس عشر ، مجلس الشورى (المصري) ١٩٩٦ .

It is understood that these negotiations shall cover remaining issues , including : Jerusalem , refugees , settlements , security arrangements , borders , relations and cooperation with other neighbors , and other issues of common interest .

The two parties agree that the outcome of the permanent status negotiations should not be prejudiced or preempted by agreements reached for the interim period.[1]

(1) التقرير النهائي عن موضوع السلام في الشرق الأوسط الأسس المسارات – التحديات لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي دور الانعقاد السادس عشر ، مجلس الشورى (المصري) ١٩٩٦ .

obeikan.com

معالجة موضوع النازحين في اتفاق أوسلو

إذا كان اتفاق أوسلو بكل مراحله لم يتعرض للاجئين (REFUGEES) فإنه قد أسهب في تفصيلات معالجة النازحين (DISPLACED) أو المرحلين وذلك على النحو التالي :

أولاً: اتفاق المبادئ (D.O.P) في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ (المادة ١٢) يقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم ، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال (MODALITIES) للسماح للأشخاص المرحلين (DISPLACED) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ ، وبالترافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

وفيما يلي النص الإنجليزي[1] :

(يلاحظ أن نصوص الاتفاقات تمت باللغة الإنجليزية وكل طرف قام بالترجمة إلى لغته وهي العربية والعبرية دون أن يلزم الترجمة أحد الطرفين بصورة رسمية) .

(1)Negotiation Department : PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY , DECLARATION OF PRINCIPALES ON INTERIM SELF GOVERNMENT AGREEMENTS

Article XII

LIAISON AND COOPERATION WITH JORDAN AND EGYPT

The two parties will invite the Governments of Jordan and Egypt to participate in establishing further liaison and cooperation arrangements between the Government of Israel and the Palestinian representatives , on the one hand , and the Government of Jordan and Egypt , on the other hand . to promote cooperation between them . these arrangements will include the constitution of a continuing committee that will decide by agreement on the modalities of admission of person displaced from the west Bank and Gaza strip in 1967,together with necessary measures to prevent disruption and disorder . other matters of common concern will be dealt with by this committee .

وفيما يلى ما ذكره سليم تمارى عن النازحين فى أعمال اللجنة :

النازحون : حلول انتقالية لمشكلة اللاجئين[1].

بتوافق مع الفوارق الواردة في مؤتمر مدريد للسلام ، وفر اتفاق أسلو شروطا لحل قضية نازحي سنة ١٩٦٧ ، وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين . وعقدت اللجنة الرباعية المستمرة اجتماعا على مستوى وزاري فى عمان فى مارس ١٩٩٥ بعد التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي – أردني وقررت عقد اجتماعات بين حين وآخر على مستوى الخبراء (اللجنة الفنية) ومرة كل ثلاث أشهر على المستوى الوزاري للبحث فى التوصيات التى ترفعها اللجنة الفنية . وكان إطار مرجعيتها « إعلان المبادئ » (المادة رقم ١٢) واتفاق السلام الأردني –

(1) سليم تمارى : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف ، واللجنة الرباعية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص٣٢.

الإسرائيلي وتلك البنود الواردة في اتفاق كامب ديفيد ذات الصلة بالنازحين . وكان يقصد بتضمين اتفاق السلام الأردني – موافقة الأردن على الانضمام إلى اللجنة الرباعية ، التي جاءت نتيجة اتفاق ثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليون .

وقد تضمن اتفاق كامب ديفيد . من ناحية أخرى إشارة قوية إلى إعادة النازحين وفقا لجدول زمنى يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي خمسة أعوام ومثل هذا الجدول الزمنى لم يتضمنه « إعلان المبادئ »[1] .

التقت اللجنة سبع مرات منذ بداية ١٩٩٥ (فى كل من عمان وبئر السبع والقاهرة وغزة ثم عمان وحيفا والقاهرة) وفى ربيع ١٩٩٥ وخلال اجتماع فى بئر السبع تبنت اللجنة جدول عمل يدور حول أربعة موضوعات : (تعريف النازحين ، أعدادهم ، كيفية العودة والإدخال) كما ورد فى نص إعلان المبادئ محاولة إضافة جدول زمنى إلى جدول العمل وقد عارض الإسرائيليون النقطة الأخيرة واستنفدت الاجتماعات اللاحقة للجنة الفنية بالخلافات بشان ما يعنيه تعريف النازحين وكانت الخلافات تدور حول أية فئات من الفلسطينيين شردت بفعل حرب سنة ١٩٦٧ .

وجاء الموقف الاسرائيلى من النازحين فى مذكرة صادرة فى ٥ يونيو ١٩٩٥ حيث اعتبر النازحين هم «أولئك المواطنون اللذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال» وأشار الإسرائيليون إلى أن الحكومة الإسرائيلية سمحت – كبادرة حسن نية – بعودة فلسطينيين بعد ٢ يوليو ١٩٦٧ عبر مكاتب الصليب الأحمر . وسمحت منذ ذالك الحين بعودة ٨٨ ألف شخص فى إطار خطط لم شمل العائلة في الفترة الواقعة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٩٤ [2] .

(1) سليم تمارى : المصدر السابق ص٣٣.

(2) سليم تمارى : المصدر السابق ص٣٤.

لكن هذا التعريف المحدد للنازحين ، بالتشدد على كلمتى نتيجة القتال يتناقض مع «نتيجة للحرب واعتبر غير مقبول جملة وتفصيلا بالنسبة إلى الفلسطينيين والدولتين العربيتين (مصر والأردن) واعتبر المصطلح مناقضا أيضا لشروط إعلان المبادئ الذى يشير فى (المادة الثانية عشر) إلى المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى سنة ١٩٦٧».

واقترح الوفدان الأردنى والفلسطينى كلاهما التعريف البديل التالى :

«النازحون أولئك الأفراد وعائلاتهم وذريتهم الذين غادروا منازلهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب ١٩٦٧» وفى محاولة لحل مشكلة تعريف من هو النازح ، قسمت اللجنة فئات النازحين إلى ثلاث مجموعات :

أولئك الفلسطينيون الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب والذين سجلوا فى سجل السكان فى الأردن وقطاع غزة . ويتضمن هؤلاء طلابا ورجال أعمال وعمالا ....إلخ ، ممن لم يكن فى مقدورهم العودة إلى منازلهم بسبب الاحتلال الإسرائيلى .

مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها.

أولئك الذين غادروا الأراضى المحتلة بعد إحصاء السكان فى سبتمبر ١٩٦٧ ومنعهم الإسرائيليون من العودة . والناس فى هذه الفئة ينتمون فى معظمهم إلى ما يطلق عليهم صفة «المتأخرين» (أناس لم تجدد تصاريح خروجهم) والمبعدين .

وقد اعترض الإسرائيليون على المجموعتين الأولى والثالثة لأنهما تضمان «نازحين» كم عارضوا تضمين التعريف كلمتى «عائلات» و«الذرية» ولما كان من المستحيل متابعة قضية كيفية العودة دون الاتفاق على التعريف فقد قرر الاجتماع

التوصل إلى إجماع على الفئة الثانية (أولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة للحرب) ومواصلة البحث فى قضايا الإعداد والوسائل فى حين تستمر المناقشات بشأن النازحين من الفئتين الأولى والثالثة .

تحول نوعى فى قضايا النازحين

مع بداية اتفاق أوسلو وانعقاد اللجنة الرباعية بشأن النازحين ، بدأت موضوعات الجدل بشأن اللاجئين بالتحول . وكان الأثر الأكثر وضوحا فى هذا هو التحول تهميش اللجنة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين . وكانت سنة ١٩٩٥ هى السنة الأولى فى مفاوضات السلام التى لم يعقد فيها أى اجتماع لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين ، وقد استبدل الأمريكيون والكنديون الذين يشرفون على محادثات اللاجئين ويتناوبون على رئاستها رئيسى وفدهم بطاقم جديد .

وفى إطار العالم العربى كان اتفاق السلام الأردنى - الإسرائيلى مؤشرا إلى عهد جديد من التطبيع الذى تراجع فيه الضغط العربى الجماعى على إسرائيل فيما يتعلق بقضية اللاجئين . وبطبيعة تشكيلها الإقليمى استبعدت اللجنة الرباعية فى مداولاتها مشاركة الدول الأوربية والأمريكية والدول العربية ، ناقلة قضية اللاجئين إلى إطار إقليمى .

وبدأت الصحافة الإسرائيلية فى تناول المحادثات بشان اللاجئين وأخذت تحذر من أن القبول بعودة نازحي ١٩٦٧ يعتبر مؤشرا إلى عودة لاجئي ١٩٤٨ . وأعرب «شلومو جازيت» الذى عين مستشارا خاصا للجانب الإسرائيلى فى المحادثات المتعددة الأطراف _ عن الرأى القائل أن على الوفد الإسرائيلى الذاهب إلى المحادثات الثنائية الإصرار على وجوب أن يتضمن شرط إعادة الانتشار الإسرائيلى لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين داخل القطاع ،

إلغاء المكانة القانونية الرسمية الخاصة باللاجئين ، السعى لخروج الأونروا من مناطق القطاع ، ووقف دعم الوكالة ، وتوزيع الحصص الغذائية من قبلها ، وبدء مشروع لتفكيك المخيمات من خلال إقامة أحياء ومواقع سكنية دائمة لسكانها .

وفى لب الحوار بشان وسائل الاعتراف بالنازحين مدى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قضايا معابر الحدود ومنح تصاريح الإقامة للفلسطينيين العائدين من منافيهم . ويزعم المفاوضون الإسرائيليون على نحو غير رسمى أن هذه السيطرة ستصبح أكثر مرونة وأن صلاحيتها ستنتقل إلى الجانب الفلسطيني بقدر تأكدهم من أن مسائل الأمن هى تحت السيطرة فى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وحالما يسمح النمو فى الاقتصاد الفلسطينى بمستوى أعلى من استيعاب المنفيين عن الوطن .

وأصر الفلسطينيون على وجوب أن تكون النقطة الأخيرة مسألة داخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وعلى أنة ليس للإسرائيليين حق فى التحكم فى عدد الفلسطينيين المعترف بهم بدعوى الاعتبارات الأمنية إذ أن نقطة تحول برزت بتوقيع الاتفاق المرحلى بشان الحكم الذاتى (أوسلو- ٢) الموقع فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ وقد تم البحث فى التغيرات الجارية فى هذا الاتفاق فى الجزء سادسا أدناه .

لكن النقلة فى التركيز على اللاجئين حدثت فى إطار تساؤلات أكثر عمومية بشأن دور الأطراف المتعددة ، فى الوقت الذى انتقلت «عملية السلام» من قضية إقليمية إلى محادثات ثنائية بين الأردن وإسرائيل وإلى مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية ، وفى هذة النقطة حاول الكنديون إزالة العقبات باقتراح خطوط سياسية جديدة للمفاوضات بشأن اللاجئين .

(أوسلو - ٢) والتغيرات في وضع الفلسطينيين العائدين

يتضمن اتفاق (أوسلو – ٢)عددا من الموضوعات الجديدة بشأن وضع الإقامة ولم شمل العائلة التى ستقود على الأرجح إلى تعديلات مهمة فى وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم ، حالماً أن تقوم السلطة الفلسطينية فى باقى الضفة الغربية .

ويضع الاتفاق الجديد سياسات لإقامة عدد من فئات الفلسطينيين العائدين الذين رفض دخولهم وهو يتضمن أيضا بنودًا جديدة للعمل والدراسة وتسجيل الأطفال وقد بحث فى تفصيلات هذة السياسات الجديدة فى الملحق رقم ٢ أدناه ومن بين أبرز البنود الجديدة.

منح المنفيين عن الوطن الإقامة من خلال القانون الانتخابي : إذا استطاع الفلسطينيون الذين يعيشون حاليا فى الأراضى المحتلة ولا يملكون إقامة هناك أن يثبتوا أنهم عاشوا فى فلسطين خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة الأخيرة (بحسب السن) فإنهم سيمنحون أوراق إقامة بالانضمام إلى سجل الناخبين (بروتوكول الانتخابات / الملحق رقم ٢) .

لم شمل العائلة : تمنح الخطوط السياسية العريضة أولوية للمستثمرين وأزواج المقيمات أو زوجات المقيمين وكذلك لفئة «الحالات الإنسانية غير المعروفة» وقد تم إنجاز تقدم ضئيل هنا بشان الخطوط العريضة السابقة التى اتبعها الحكم العسكرى الإسرائيلى (بروتوكول الشؤون المدنية/ الملحق ٣ الذيل ١ المادة رقم ٢٨).

الأطفال تحت سن ١٦ سنة : الآن يمنح الأطفال الذين يعيشون فى الخارج (أو فى فلسطين) ممن دون السادسة عشر – والذين يقيم أبويهم إقامة دون الحاجة إلى

موافقة إسرائيلية مسبقة ، وهذه الشروط لا تتفق مع سياسات الإدارة المدنية الإسرائيلية الراهنة التى عرفت الأطفال منذ سنة ١٩٩٤ بأنهم أولئك الذين تقل أعمارهم عن سن ١٨ سنة (راجع المادة رقم ١٢ ، رقم ١٣).

النازحون الذين فقدوا إقامتهم : ربما الأكثر أهمية فى الاتفاق الجديد هو ما يشير إلى تأليف لجنة مشتركة لحل قضية الاقامات المنتهية مددها (الملحق رقم ٣ المادة رقم ٢٨) وليس ثمة إجراءات منصوص عليها لتفويض هذه اللجنة المشتركة الآن .

وبينما يخاطب الاتفاق المرحلى وضع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة فإنه يبدو أن وضع عرب القدس سيبقى مبهما من الناحية القانونية . وفى أى حال فما دام بعض هذه البنود (بشأن المتأخرين ، والسجلات الانتخابية) ذو علاقة بمواطنى القدس فإنه من المتوقع أن يستفيد المقدسيون أيضا من التغيرات الإجرائية.

وتحتوى البنود فى الاتفاق على عدة تحسينات لوضع الإقامة الراهن الذى رفض حتى الآن منحة لمقدمى الطلبات الفلسطينيين وخصوصا بالنسبة إلى الزوج أو الزوجة والأطفال ، وقد مهد ذلك لوسائل مهمة لتنظيم الإقامة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون مع عائلاتهم «بصوره غير قانونية» وأغلبهم من حملة تصاريح الزيارة المنتهية مددها من خلال إجراءات تسجيل الناخبين .

والاتفاق يفوض السلطة أيضا منح تراخيص العمل وتصاريح الدراسة والزيارة وتمديد هذة التصاريح إلى إصدار الإقامة لكن معظم هذة التحسينات ولاسيما تلك المتعلقة بلم الشمل العائلة لا تزال تعتمد على اتفاق مسبق مع السلطة الإسرائيلية . وما دامت إسرائيل تحتفظ بحصة مقيدة إزاء هذة التصاريح (حاليا ٢٠٠٠ حالة سنويا) فان الكثير من هذه التحسينات سيقيد بشدة [1].

(1) سليم تمارى : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

مزايا ومآخذ اتفاق أوسلو

أوضحنا سابقا المناخ الذى تم فيه اتفاق أوسلو والمفاوضات السرية التى أدت إليه وهى تعتبر جزءا لا يتجزأ لمن أراد أن يقدم على تقييم هذا الاتفاق ، ولا سيما وأن هناك أربعة عشر عاما مضت منذ توقيع هذا الاتفاق فى واشنطن فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين فإننا نجد:

أولاً : ذكر اتفاق المبادئ (D.O.P) موضوع اللاجئين وأنه سيبحث وتتفاوض حوله فى المرحلة النهائية وهذا فى حد ذاته – إقلال من أهمية هذا الموضوع بالنسبة لعدد من الفلسطينيين فى الشتات يساوى عددهم تقريبا عام (٢٠٠٧) عدد من بداخل أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية . (غزة – الضفة – القدس) أى أربعة ملايين مواطن تقريبا.

ثانيا : تم ذكر القرارات الدولية (٢٤٢) ، (٣٨٣) على أساس أنها مراجع التسوية أو مراجع أوسلو ١٩٩٣ لكن لم يذكر القانون الأساسى بالنسبة للاجئين الذى يقرر عودتهم وهذا القرار (١٩٤لسنة ١٩٤٨) .

ثالثا : تم بمقتضى الاتفاق المذكور تجزئة مجتمع اللاجئين إلى لاجئين من عام ١٩٤٨ ولا يحق لهم العودة إلى إسرائيل ولا يأتى مجرد ذكرهم ، ولاجئي عام ١٩٦٧ وهم الذين أنشأ الاتفاق المعايير لعودتهم لبلادهم فى الضفة الغربية وغزة ويذكر الكثير من الدارسين لموضوع اللاجئين أن مجرد التجزئة عمل يجحف بقضية اللاجئين عموما .

رابعا : إذا كان اتفاق المبادئ (D. O . P) ١٩٩٣ لم يذكر بالتفصيل كيفية تناول حل موضوع اللاجئين . فإنه كان من المنتظر أن يحوي اتفاق أوسلو ٢ أو اتفاق واشنطن في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥ إطاراً لتنفيذ الالتزامات التي وردت فيه بخصوص النازحين أو المرحلين الذين أجبروا على المغادرة عقب عدوان ١٩٦٧ وذلك مثل الجدول الذي احتواه اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في الشق الخاص بالاتفاق الفلسطيني .

خامساً : السلبية الكبرى في اتفاق أوسلو أنه قلل من أهمية مرجعية الأمم المتحدة (الجمعية العامة ، ومجلس الأمن وأذرعتها) في الاختصاص بموضوع اللاجئين. على سبيل المثال فإن الدول في الجمعية العامة التي تبنت القرار ١٩٤ أعادت تأييد القرار في كل سنة منذ تاريخ إقراره في عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٣ بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وعارضته إسرائيل فقط باستمرار ، لكن بدءا من عام ١٩٩٣ فإن الولايات المتحدة عارضت القرار بدعوى أنه أصبح من اختصاص اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وبذلك انتقل الموضوع من المحافل العالمية إلى المعالجة الثنائية[1] .

سادساً : حول اتفاق أوسلو ٢ (اتفاق واشنطن ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥) موضوع حق اللاجئين القانوني والسياسي في العودة إلى موضوع إنساني يخضع لرحمة وسماحة إسرائيل في لم وجمع شمل العائلات وهذا يفقد اللاجئين عنصراً هاماً وأساسياً في كفاحهم من أجل تكريس حق العودة .

(1) لمزيد من التفصيلات عن سلبيات وإيجابيات اتفاق أوسلو انظر : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط فصل الأرباح والخسائر صـ٢٩٩ للسفير طاهر شاش . دار الشروق ـ القاهرة .

ردود أفعال اللاجئين الفلسطينيين في المعسكرات على اتفاق أوسلو

في الداخل الفلسطيني (غزة والقدس)

أيقن معظم اللاجئين أن نهج (م . ت . ف) المتمثل في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ أو ربما من قبل ذلك بجنوحها للسلام مع إسرائيل أنهم سيكونون ثمن هذا السلام وضحيته وذلك وسط تزايد المؤشرات على أنهم يشكلون عقبة كبرى في سبيل التسوية ، وإذا كان رئيس المنظمة؛ الرئيس ياسر عرفات قد وقع اعترافا بإسرائيل نرى أنه لم يكن لمسئول غيره القدرة على توقيعه يوم ٩/ ٩/ ١٩٩٣ وذلك لما له من باع في التاريخ والنضال الفلسطيني ، فإن ذلك القائد التاريخي العظيم لم يجسر أن يوقع على أية وثيقة تنص صراحة على إهدار أو التصرف في هذا الحق ، وإن كان هناك من يعتقد أن اتفاق أوسلو قد أجحف بحق اللاجئين وأن المساس بحقوق اللاجئين كان أحد العوامل الرئيسية التي جعلت الرئيس ياسر عرفات يرفض التوقيع على وثيقة الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد في آخر أيام عمل الرئيس كلينتون .

وفي تقديرنا أنه مع كثرة الاجتهادات التي تصل لحد التنازلات في محاولات للاقتراب من هذا الحق والتي سنفرد لها بابا خاصا فإنه لن يستطيع قائد فلسطيني مهما كانت شعبيته التنازل صراحة عن حق العودة . وبعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ أدركت جموع اللاجئين في الداخل والخارج أن عليها واجب التحرك لحماية حقوقها وعدم التفريط في حق التعويض عن المعاناة التي عانوها في المخيمات من

عام ١٩٤٨ إلى ذلك الوقت ١٩٩٣ أي بما يقرب من ٤٥ عاما .

لذلك نشطت تجمعات في المخيمات لإجراء انتخابات في كل مخيم تفرز لجنة تشترك مع كل مخيمات الداخل لتكوين لجنة دائمة تتحدث باسم اللاجئين في الداخل ، إلا أن ذلك لقى معارضة شديدة من السلطة الوطنية عند دخولها وذلك حتى لا تحدث ازدواجية في التعامل مع الوضع الدولي وذلك بزعم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن المجلس التشريعي هو ممثل الفلسطينيين في الداخل سواء كانوا لاجئين أو غيرهم من المقيمين الفلسطينيين وأن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتشكل من نحو(٧٠٠) عضو يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج ولا حاجة إذن لكيان ثالث قد يزيد الموقف تعقيدا .

إلا أننا نعتقد أن هذا الكيان الثالث اللاجئين الذين يتمتعون ببطاقة الأونروا يمكن أن يعد له كيان خاص داخل المجلس التشريعي ، لأنه في تقديرنا أن مشكلة اللاجئين لا يمكن أن يحلها غير اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم وليس بالنيابة أو بالتوكيل فلم يعذب عذابهم أحد ولم يتشرد مثلهم أحد ولم يعان مثلهم أحد ولا يمكن أن يمثلهم من ليس من بينهم ، وليس أبو مازن أو أبو علاء أو ياسر عبد ربه أو سواهم ممن لم يعش حياة اللاجئين الفلسطينيين بمصاعبها .

وكانت الأونروا وهي الوكالة الغير مختصة بالشئون السياسية تلاحظ باهتمام شديد تقدم الجماهير الفلسطينية في المعسكرات في إجراء الانتخابات التمهيدية أو الجزئية والتي نتج عنها اجتماع مخيم الفارعة في الضفة الغربية ٨/ ١٢/ ١٩٩٥ والذي مثلت فيه جميع مخيمات الضفة الغربية الـ(١٩) .

ردود أفعال اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة على اتفاق أوسلو

لقد كانت ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية من رحم منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت متمركزة في تونس ولادة قيصرية ومتعثرة ، حيث نشأت مشكلة عدم اكتمال النصاب في التصويت على اتفاق أوسلو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيام المجلس المركزى المكون من حوالى ١٣٠ عضوا بالتصويت نيابة عن المجلس الوطنى لتشكيل السلطة الوطنية .

وإذا كان للمعترضين على الاتفاق من أسباب لذلك التصويت فإن للاجئين أسباب أكثر كثيرا في هذا المجال ، وإذا كان للاجئين في غزة في ٨ معسكرات والضفة في ١٩ معسكرا من أسباب تخصهم فإن للاجئين في دول الجوار أسباب أكثر وأكثر للاعتراض على اتفاق أوسلو فاللاجئون في الداخل سيعيشون في بلدهم ، لكن لاجئى دول الجوار يعانون قسوة الغربة مع اختلاف طريقة معاملتهم من قبل الدول المضيفة .

لذلك لم يكن الفرح لديهم كبيرا باتفاق أوسلو بقدر ما كانت الشكوك أكبر والتفاؤل أقل بإمكانية أن يحقق اتفاق أوسلو أية نجاحات . وبذلك تحول كثير منهم عن الانضمام لفتح (حركة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات) واحتضنتهم لذلك حركات أكثر راديكالية ويسارية وإسلامية كفرت بالنهج السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولذلك انشقت حركات وأحزاب فلسطينية عن بعضها حيث توجهت إلى دمشق الفئات المعارضة للاتفاق. ولا شك أن جماهير

اللاجئين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية أو بالأحرى الضفة الغربية وغزة والقدس، قبل أن تنشأ السلطة بموجب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ كان لها نفس المشاعر التي أوردناها في التمهيد والمناخ الدولي لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ .

لكن جماهير اللاجئين في معسكرات غزة لم تشعر بالسعادة الغامرة لأن الاتفاق لم يذكر شيئا عنهم سوى تأجيل المفاوضات بشأنهم إلى المرحلة النهائية ، لكن السعادة غمرتهم لأنه أصبح لهم حكومة أو كيان أو رئاسة على الأرض أمامهم ويستطيعون الاتصال بها مباشرة بدلا من إرسال الوفود والمراسلات إلى الرئاسة في بلاد الشتات سواء في الأردن أو في لبنان أو أخيرا في تونس ، حيث كانت شواغل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يأتي في آخرها أوضاعهم وتحسين معيشتهم لأنهم على الأقل يتمتعون برعاية وكالة الأونروا الذين يحصلون منها على العون من خلال أفرع مساعدتها المختلفة (الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها) بل ربما يحسدهم غيرهم من فقراء المواطنين الفلسطينيين القاطنين في غزة ولا يتمتعون بمظلة ورعاية الـ (UNRWA).

ويمكن تفهم هذا الوضع حاليا على الأقل عندما توقفت عمليه السلام وأصبح الحديث أولا عن فتح المعابر للمواد التموينية وفتح المعابر للأشخاص الذين يعملون أو يريدون أن يعملوا خارج غزة والضفة كذلك حرية تحرك الأشخاص المرضى إلى خارج القطاع والضفة للحصول على العلاج في الأردن ومصر ، ثم يرتفع الاهتمام للمطالبة بوقف الحصار الجائر الذي هددت فيه الولايات المتحدة وحليفاتها كل من يستخدم أحد المصارف لنقل أموال للشعب المحاصر بأنه يمد الإرهابيين بالأموال ، ثم يرتقى اهتمام الوزارة الفلسطينية نحو من إحدى عشرة ألف مسجون ، ثم يأتي الحديث عن مواضع الحل النهائي أو الدائم أو المواضع الأكثر صعوبة مثل اللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن والمياه .....إلخ .